

الإطار البيئي والاجتماعي
لعمليات تمويل المشروعات
الاستثمارية

تقييم وإدارة مخاطر
وآثار الاستعانة
بأفراد الأمن

مذكرة
الممارسات
الجيدة



الطبعة الأولى
تم النشر بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018

أعد هذه المذكرة تشارلز دي ليفا، وأفشان خواجه، وأن كاترين أرنولد، وإليزابيث تيمبل سميث. وتمت الاستعانة [بدليل الممارسات الجيدة](#) بشأن الاستعانة بقوات الأمن لإثراء هذه المذكرة بالمعلومات القيمة: دليل تقييم وإدارة المخاطر والآثار الصادر بمعرفة مؤسسة التمويل الدولية.

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي	ESCP
الإطار البيئي والاجتماعي	ESF
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMP
نظام الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMS
موجز المراجعة البيئية والاجتماعية	ESRS
المعيار البيئي والاجتماعي	ESS
الهشاشة والصراع والعنف	FCV
الوسيط المالي	FI
مذكرات الممارسات الجيدة	GPN
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
تمويل مشروع استثماري	IPF
تقرير وضع تنفيذ المشروع	ISR
مذكرة تفاهم	MoU
منظمة غير حكومية	NGO
خطة مشاركة أصحاب المصلحة	SEP
خطة الإدارة الأمنية	SMP
تقييم المخاطر الأمنية	SRA
الأمم المتحدة	UN

1	مقدمة	1
1	الإطار البيئي والاجتماعي	1
1	الأدوار والمسؤوليات	1
4	2. تقييم مخاطر وآثار الاستعانة بأفراد الأمن	4
8	3. الحد من المخاطر وآثارها عند الاستعانة بأفراد الأمن	8
12	4. التنفيذ والرصد	12
14	الملحق 1: مصادر المعلومات	14
15	الملحق 2: خطط الإدارة الأمنية	15
19	الملحق 3: تخطيط وتنفيذ الزيارات الميدانية للموقع لرصد المخاطر والترتيبات الأمنية	19

الإطار البيئي والاجتماعي

يتطلب الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي أن يقوم المقترضون بتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة الناشئة عن المشروعات التي يساندها البنك الدولي من خلال أداة تمويل المشروعات الاستثمارية. وتتناول (الفقرة 4) من السياسة البيئية والاجتماعية والمعايير البيئية والاجتماعي رقم 1 (تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها، الفقرة 28) والأحكام ذات الصلة هذه المخاطر والآثار. وتشمل هذه المخاطر والآثار، ضمن ما تشمل، تهديدات لأمن الإنسان من خلال الصراع أو الجريمة أو العنف على المستوى الشخصي أو الطائفي أو بين الدول.

ويقوم البلد المقترض بتقييم التهديدات المحتملة لعمال المشروعات والمواقع والأصول والأنشطة والمجتمعات المتضررة من المشروعات والحد منها طوال دورة عمر المشروع. وإذا تقرر ضرورة إشراك أفراد الأمن، فإن المخاطر والآثار المحتملة الناجمة عن هذه المشاركة يجب أن يتم تقييمها وأن يتم تحديد إجراءات الإدارة وفقاً للتسلسل الهرمي للحد من هذه الآثار.

ومن الممكن أن يكون أفراد الأمن من القطاع الخاص (موظفين في شركة أمن خاصة) أو من مؤسسة عامة (مثل أفراد الشرطة أو الجيش).

ومن الممكن أن يستعين بهم مقاول المشروع أو المقترض. ومن الممكن أن يشكل وجود هؤلاء الأفراد مخاطر على كل من العاملين في المشروع والمجتمعات المحلية، كما يمكن أن يكون لهذا الوجود آثار غير مقصودة. على سبيل المثال، قد تبدو الطريقة التي يتعامل بها أفراد الأمن مع المجتمعات المحلية وموظفي المشروع مهددة لهم أو قد تؤدي إلى نشوب صراع. ومن الممكن أن تساعد مدونة السلوك الواضحة للعاملين في المشروع، ومن بينهم أفراد الأمن، على الحد من هذه المخاطر من خلال تحديد ما يشكل سلوكاً غير مقبول. وعلى نحو منفصل، ستشترط الاتفاقية الملزمة مع أفراد الأمن، ضمن أمور أخرى، أن يكون استخدام القوة دائماً متناسباً مع طبيعة الحدث.

الإطار 1: مذكرات البنك الدولي للممارسات الجيدة

يقدم البنك الدولي حالياً سلسلة من مذكرات الممارسات الجيدة كي تتوافق مع الإطار البيئي والاجتماعي لدعم تنفيذه. وتم إعداد مذكرة الممارسات الجيدة التي نحن بصدها في إطار شراكة مع متخصصين من داخل وخارج البنك الدولي، وقد تم تصميمها على نحو يسمح بمراجعتها وتحديثها بصفة دورية، عندما يكون ذلك ملائماً. ويذود محور تركيز هذه المذكرة حول تقييم وإدارة مخاطر الاستعانة بأفراد الأمن في تمويل المشروعات الاستثمارية. وينبغي قراءة هذه المذكرة مع الإطار البيئي والاجتماعي، ويشمل ذلك السياسة والمعايير البيئية والاجتماعية (المعيار من 1 إلى 10)، والمذكرات الإرشادية المرفقة للمقترضين.

ويتمثل الهدف من هذه المذكرة (انظر الإطار 1) في دعم فرق عمل المشروعات والأخصائيين البيئيين والاجتماعيين أثناء عملهم مع

المقترضين في تقييم وإدارة المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمعات المحلية المتضررة من المشروعات وعمل المشروعات، وهي التي يمكن أن تنشأ عن الاستعانة بأفراد الأمن أو بسبب وجودهم لحماية المشروع أو الجوانب ذات الصلة.

الأدوار والمسؤوليات

يكون المقترض مسؤولاً عن تقييم المخاطر الأمنية للمشروع، ويشمل ذلك المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في المشروع، والأصول، والأنشطة. وجرت العادة أن يكون تقييم مخاطر الأمن الذي نحن بصده جزءاً من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ويتضمن ذلك تحديد مستوى الأمن المطلوب للمشروع. وحينما تعتبر هذه المخاطر منخفضة، قد تتكون الترتيبات الأمنية من تدابير بسيطة، مثل الأسوار أو اللاتقات وحراس الأمن في الليل. وعندما تعتبر المخاطر الأمنية كبيرة، قد يختار المقترض و/ أو المقاولون الاستعانة بشركات تقديم الخدمات الأمنية من القطاع الخاص أو العمل مع مسؤولي جهاز الأمن العام لتوفير الحماية. وفي الحالات عالية المخاطر، خاصة في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، من الأرجح أن يختار المقترض نشر قوات جهاز الأمن العام.

وبمجرد أن يحدد المقترض و/أو المقاول ضرورة الاستعانة بأفراد الأمن لحماية عمل المشروع أو مواقعه أو أصوله أو أنشطته، يقوم المقترض بتقييم المخاطر على أمن الإنسان وأثرها على الأفراد، لا سيما، التي قد تنشأ عن الاستعانة بهؤلاء الأفراد. ويتباين حجم ونطاق تقييم مخاطر الأمن تباينًا كبيرًا حسب سياق المشروع.

واعتمادًا على شدة المخاطر الأمنية وتعقيدها، يجب على المقترض إعداد خطة إدارة أمنية مستقلة، و/أو التأكيد من أن العنصر الأساسية لتقييم الأمن والترتيبات الأمنية تظهر في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي للمشروع. ويشمل ذلك تدابير الحد من المخاطر لإدارة المخاطر على أمن الإنسان في المجتمعات المحلية المتضررة من المشروع والعاملين في المشروع لا سيما التي يمكن أن تنشأ عن الاستعانة بأفراد الأمن. وقد ترتبط تدابير الحد من المخاطر التي لها منافع أمنية أو التي من شأنها تقليص الآثار الأمنية ارتباطًا وثيقًا بالاستثمار الاجتماعي أو التدابير الأخرى للحد من الآثار الاجتماعية.

وعلى البنك الدولي مساندة المقترض في فهم متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي ذات الصلة، ويشمل ذلك تلك المتعلقة بالمخاطر التي يتعرض لها أمن الإنسان وأثر هذه المخاطر على الأفراد، حتى يتمكن من إنجاز التقييمات وخطة الإدارة على نحو مرضى للبنك الدولي، وتنفيذ المشروع على النحو المتفق عليه. وبالنسبة للمشروعات التي تستعين بأفراد أمن، ينبغي أن يعمل الأخصائيون البيئيون والاجتماعيون في البنك على نحو وثيق مع موظفي التوريدات المعنيين بالعمليات. وقد يكون من الضروري أيضًا إجراء مناقشات مع مسؤولي الأمن في البنك الدولي، لا سيما، عندما تكون هناك مخاطر على موظفي البنك أو الاستشاريين عند السفر إلى موقع المشروع أو المشاركة في أنشطة به.

وعند الاقتضاء، لا سيما بسبب ضعف قدرات المقترض، قد يساعد البنك الدولي المقترض على تحديد حجم ونطاق تقييم المخاطر الأمنية حسب الاحتياجات والمخاطر والآثار المحتملة للمشروع. ويجب أن يوضح التقييم الذي يقوم به المقترض أنه قام بتحديد وتقييم المخاطر الأمنية ذات الصلة وتناویر مع أصحاب المصلحة في المشروع، ويشمل ذلك المجتمعات المحلية المتضررة من المشروع، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والشركات المحلية، والجماعات الأخرى التي قد تكون على دراية خاصة بالمسائل الأمنية. وقد يطلب المقترض مساعدة خارجية عند القيام بهذه العملية. وتجنبًا لتضارب المصالح، كقاعدة عامة، يجب ألا تكون الشركات الخارجية التي تتم الاستعانة بها للقيام بأعمال تقييم المخاطر الأمنية مؤهلة لمزيد من أنشطة إدارة المخاطر في هذا المشروع المحدد.

ومن الضروري أن يكون لدى فرق عمل مشروعات البنك فهماً أوليًا للمخاطر الأمنية للمشروع، فيما يتعلق بنوع المشروع وموقعه والميادين السياسي في البلد المعني. وتشمل المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالسياق الاجتماعي والسياسي للمشروع الاستثماري، والمخاطر المتعلقة بالأمن، والمخاطر المحتملة التي بسبب الاستعانة بأفراد الأمن، ما يلي:

- المكاتب القطرية للبنك الدولي، وخاصة في المواقع الأكثر تهيؤًا، والتي غالبًا ما يكون بها متخصصون أمنيون مقيمون يمكنهم تقديم معلومات أمنية عامة عن البلد المعني.¹
- إدارة أمن البنك الدولي التي تقدم تقييمات للمخاطر الأمنية.² وتضم إدارة أمن البنك الدولي أيضًا فريقًا يضم محلي مخاطر أمنية يركز على الأوضاع الإقليمية ويقدم توجيهات أمنية إضافية.
- خبرات من مشروعات سابقة ممولة من البنك الدولي أو ممولة من جهات تمويل أو جهات مانحة أخرى.
- معلومات استشارية من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

Commented [NK1]: Similar to comments in previous Arabic translations and to the correct use in Table 1 below: let us not automatically translate "affected" or "impacted" as a negative "harmed". In some cases, like, I believe, here, we should probably consider alternatives such as المتأثرة

¹ متاح على الموقع التالي: <https://gsdapps.worldbank.org/traveladvisory/> في كل قسم خاص بمعلومات الاتصال الخاصة بالبلد المعني أو من خلال الاستفسار بالبريد الإلكتروني على الموقع التالي: WBGSecurity@worldbank.org؛ وقد لا يتاح هذا الرابط أو الروابط الأخرى في هذه الوثيقة إلا بصورة داخلية لموظفي واستشاريي البنك الدولي.

² متاح على الموقع التالي: <http://workgroup.worldbank.org/org/units/GSD/GSDCS/Pages/Security-Risk-Management-ver-1.aspx>

- مؤشرات وتقارير سنوية حول مؤشرات الصراع وقضايا حقوق الإنسان وما إلى ذلك، على مستوى البلد المعني.
- مقالات وتقارير إعلامية.
- معلومات محددة تخص الصناعة المعنية والموقع (على مستوى المناطق والمجتمعات المحلية).
- معلومات عن المقاولين المقترحين.

2. تقييم مخاطر وآثار الاستعانة بأفراد الأمن

ينص العديد من المعايير البيئية والاجتماعية على ضرورة تناول تقييم المخاطر والآثار الخاصة بالاستعانة بأفراد الأمن على المجتمعات المحلية المتضررة من المشروعات والعاملين في المشروعات والحد من هذه المخاطر ومما ينشأ عن ذلك من آثار. ويعرض الجدول 1 كل هذا على النحو التالي:

المعيار البيئي والاجتماعي 1 تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها
<p>يتناول المعيار البيئي والاجتماعي 1 ضرورة تقييم مخاطر وآثار التقييم البيئي والاجتماعي، بما ذلك تلك المخاطر والآثار ذات الصلة بأمن الإنسان.</p> <p>ويمثل "الملحق 1، 5 (هـ) تحليل الحالات الاجتماعية وتحليل الصراعات" الأداة التي تقيم الدرجة التي قد يؤدي فيها المشروع إلى: (أ) زيادة حدة التوترات وعدم المساواة الموجودة في المجتمع (داخل المجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة المشروع وبين هذه المجتمعات المحلية والأخرين، على حد سواء)؛ (ب) ترك تأثير سلبي على الاستقرار وأمن الإنسان؛ (ج) التأثير سلباً بالتوترات الموجودة، والصراع، وعدم الاستقرار، لاسيما في ظل ظروف الحرب، والتمرد، والاضطرابات المنبئية.</p>
المعيار البيئي والاجتماعي 4 الصحة والسلامة المجتمعية
<p>يعالج المعيار البيئي والاجتماعي 4 مخاطر وآثار الصحة والسلامة والأمن الواقعة على المجتمعات المتأثرة بأنشطة المشروع والمسؤولية المقابلة للمقترضين لتفادي أو تقليص هذه المخاطر والآثار، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين قد يعدون من الفئات الضعيفة، بسبب ظروفهم الخاصة.</p> <p>"24. عندما يحتفظ المقترض بعمال مباشرين أو متعاقدين لتوفير الأمن لحماية موظفيه وممتلكاته، سيقوم بتقييم المخاطر الناجمة عن الترتيبات الأمنية لأولئك الذين هم داخل موقع المشروع وخارجه. وعند اتخاذ هذه الترتيبات، سيسترشد المقترض بمبادئ التناسب والممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال، وبموجب القانون المعمول به، فيما يتعلق بتعيين عمال الأمن، وقواعد سلوكهم، وتدريبهم، وتجهيزهم، ومتابعتهم. ولن يفرض المقترض أي استخدام للقوة من قبل العمال المباشرين أو المتعاقدين في توفير الأمن إلا عند استخدامها لأغراض وقائية ودفاعية بما يتناسب مع طبيعة وحجم التهديد.</p> <p>25. سيسعى المقترض لضمان انتشار قوات الأمن الحكومية لتوفير الخدمات الأمنية بطريقة تتفق مع الفقرة 24 أعلاه، ويشجع السلطات المعنية على الإفصاح للجمهور عن الترتيبات الأمنية الخاصة بمرافق المقترض، مع مراعاة الدواعي الأمنية العليا.</p> <p>26. سيقوم المقترض بما يلي: (1) عمل تحريات مناسبة للتحقق من أنه استعان بعمال مباشرين أو متعاقدين لتوفير الأمن بشرط أن يكونوا غير متورطين في انتهاكات سابقة؛ (2) تدريبهم بشكل كافٍ (أو يحدد أنهم مدربون بشكل صحيح) على استخدام القوة (والأسلحة النارية، عند الاقتضاء)، وعلى نهج السلوك المناسب تجاه العمال والمجتمعات المتضررة؛ (3) مطالبتهم بالتصرف في حدود القانون المعمول به في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.</p>

27. سيراجع المقترض جميع مزاعم الأفعال غير المشروعة أو التعسفية لأفراد الأمن، ويتخذ إجراء (أو يبحث الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات) لمنع تكرارها، وعند الضرورة، يُبلغ عن الأفعال غير القانونية والتعسفية للسلطات المختصة.

المعيار البيئي والاجتماعي 9 الوسيط الماليون

يتناول المعيار البيئي والاجتماعي 9 ضرورة ضمان فهم متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية من جانب الوسيط الماليين. "20. يؤكد الوسيط المالي إحاطة جميع الأفراد المعنيين لديه على نحو واضح بمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي هذا والمعيار البيئي والاجتماعي 2 وضمان تمتعهم بالمعرفة والقدرات الكافية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وفقاً لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص به (الوسيط المالي).

وبشكل عام، عندما يحدد المقترض أنه من الضروري دمج تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالأمن في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجب أن تشمل العنصر الأساسية لهذا التقييم ما يلي:

- السياق القطري (على سبيل المثال، الصراعات، وأوضاع الجريمة، ونظام الحكم/ سيادة القانون، والبيئة المادية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي)؛
- قضايا الأمن الوطني/ المحلي (على سبيل المثال، توافر أفراد الأمن، وسجل الأداء، ويشمل ذلك المزاعم التي ترتبط بأي تجاوزات أو إساءة لاستخدام السلطة، والسمعة المهنية لشركات الأمن الخاصة ومسؤولي الأمن العام)؛
- المخاطر من التهديدات الخارجية الأخرى (على سبيل المثال، المخاطر التي تواجه العمالة/ المقاولين الموجودين في مواقع الإنشاءات النائية أو المتنقلين إليها)؛
- المخاطر على سلامة الإنسان وتأمين الأصول حسب تصورات أفراد المجتمع المحلي بسبب وجود المشروع (ويشمل ذلك المخاطر المتأثرة من الاستعانة بأفراد أمن من القطاع الخاص أو من جهاز الأمن العام)؛
- المخاطر على العمال من أفراد الأمن، ويشمل ذلك عدم الالتزام بمدونة قواعد السلوك؛
- التوصيات المبدئية (مرتبة حسب الأولوية) للوقاية من المخاطر والحد منها، والاتفاقيات اللازمة مع المستجيبين على المستوى الأمني للحد من المخاطر؛
- الفرص المحتملة لتوظيف النساء ضمن أفراد أمن المشروع؛
- التحليل المؤسسي والقانوني الذي يحدد الأشخاص والمجموعات التي يُحتمل أن تتضرر من المشروع، ويعمل على تقييم الآثار المحتملة، لا سيما، على الفئات المحرومة أو المستضعفة، والذي يضع تدابير للحد من المخاطر ذات الصلة.

ومن الضروري أن يتضمن تقييم المخاطر الأمنية تحليلاً للعوامل السياقية التي يمكن أن تتسبب في إحداث مخاطر تهدد أمن الإنسان أو تعمل على تفاقم هذه المخاطر. فعلى سبيل المثال، قد تنشأ التوترات بين أفراد المجتمع والشركات المحلية والمقاولين من الباطن وأصحاب المصلحة الآخرين وأفراد الأمن نتيجة لآثار المشروع الفعلية أو المتصورة وكذلك السلوك الفعلي أو المتصور لأفراد الأمن. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تؤدي التفاعلات بين المجتمعات المحلية وموظفي الأمن إلى توترات إذا شارك أفراد الأمن في إنفاذ عمليات الاستحواذ على الأراضي أو إعادة التوطين، أو حماية مواقع الصناعات الاستخراجية، أو منع الوصول إلى مواقع التراث الثقافي، أو نقل النفايات

الصلبية أو الخطرة أو التخلص منها. وقد تستشعر المجتمعات المحلية بأنها تتعرض للتهديد من أفراد الأمن إذا كان المشروع من شأنه إحداث اضطرابات في الأراضي التي تمتلكها المجتمعات المحلية أو عند عدم تنفيذ ترتيبات تقاسم المنافع بين أفراد المجتمع، أو إذا كان يُنظر إلى سلوك أفراد الأمن على أنه يهدد سلامتهم أو أنشطة أعمالهم.

وعند تقييم المخاطر الأمنية، من المهم المشاركة مع أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك المجتمعات المحلية المتضررة من المشروعات، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والجماعات الأخرى التي قد تكون على دراية خاصة بالمسائل الأمنية. ويعرض الإطار 2 أسئلة استرشادية يمكن طرحها عند تقييم المخاطر وأثارها على أمن الإنسان الناجمة عن الاستعانة بأفراد الأمن.

الإطار 2. عينة لأسئلة تقييمات المخاطر الأمنية

- ما هي احتمالات نشوب الصراع في منطقة المشروع وحولها (على سبيل المثال، تصاعد العنف بسبب المظالم، والاحتجاجات الإقليمية)؟
- هل هناك مواقع مختلفة للمشروع لها ملامح مختلفة من حيث المخاطر؟ وهل تتعرض بعض مناطق المشروع لمخاطر أكبر أو هل تحتاج إلى المزيد من الترتيبات الأمنية مقارنة بغيرها؟
- هل طبيعة المشروع نفسها تشكل أي مخاطر على المجتمع المحلي؟
- هل يُقترح أن يكون وجود أفراد الأمن مؤقتاً أو دائماً؟
- هل أفراد جهاز الأمن العام منتشرون بالفعل في موقع المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، هل من الممكن الاطلاع على الاتفاق أو مذكرة التفاهم بشأن النشر بوصفهما مرجحاً للسلوك ومدونة السلوك والقوة المناسبة؟
- إذا كان أفراد الأمن موجودين بالفعل في موقع/مراقب المشروع المقترح، فمن الذي يوفر الأمن حالياً؟ وهل هناك أية مشكلات تاريخية أو قديمة مع شركات تقديم الخدمات الأمنية ولا تزال هذه المشكلات تخص الوضع الراهن؟ وكيف تم التعامل مع الأحداث الأمنية، ومن الذي تعامل معها (على سبيل المثال، أفراد أمن المشروع أم الشرطة المحلية أم آخرون)؟ وما نوع الفحص الذي تم إجراؤه قبل التوظيف أو التعاقد؟
- هل لدى المقترض أي مخاوف بشأن سمعة أو سلوك أفراد الأمن من القطاع الخاص أو من جهاز الأمن العام؟ وهل سبق أن وقعت أي أحداث تتعلق بأفراد الأمن في البلد المعني أو منطقة المشروع؟ وهل يستطيع المقترض أن يطلب أو يشترط الاستغناء عن الأفراد من خدمات المشروع إذا لم يلتزموا بقواعد السلوك أو بمتطلبات المشروع الأخرى؟
- هل سيتم تسليح أفراد الأمن؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو تقييم المخاطر الأمنية الذي تم إجراؤه للتوصل إلى هذا القرار ورنه أي ظروف يمكن استخدام القوة؟ وهل هناك كلاب حراسة أو حواجز أو أسلاك شائكة أو خطوط دفاعية أخرى؟ وهل إدارة الأسلحة والخطوط الدفاعية الأخرى منظمة، وهل الإجراءات واضحة؟
- هل يعمل أفراد الأمن لحماية الأصول ذات القيمة العالية أو نقل المواد الخام أو الخطرة والإنتاج؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي الترتيبات الإضافية والمحددة من حيث تقييم المخاطر والوقاية والحد منها وتخطيط الاستجابة؟
- هل يتعرض المشروع لضغوط ذات مآرب من المؤسسات السياسية المحلية/الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والخ؟ وما هي الاتفاقيات التي تم إبرامها أو التي يُتوقع إبرامها فيما يتعلق بالمشروع؟
- هل يأتي أفراد الأمن المزمعون من منطقة المشروع، أو لديهم نفس الخلفية الدينية / العرقية / الإثنية الخاصة بالمجتمعات المحلية والعاملين الآخرين في المشروع؟ وهل يتحدثون نفس اللغة/الكتابة؟ وهل هناك مخاطر توتر بسبب الخلافات المختلفة بين أفراد الأمن وأفراد المجتمع والعاملين في المشروع؟

ومن الضروري أن تواصل فرق عمل مشروعات البنك الدولي الحوار المستمر مع المقترضين حول القضايا والترتيبات الأمنية عندما يستعين المقترض أو المقاول بأفراد الأمن. وقد يكون من المحيد أن يقوم المقترض بالاستعانة بخبراء مستقلين أو بالغير ممن لديهم خبرة أمنية محددة لوضع تقييمات مخاطر الأمن وخطط الإدارة عندما يقع المشروع في منطقة عالية المخاطر. وتشمل الأمثلة على مثل هذه المناطق عالية المخاطر تلك الموجودة في منطقة صراع أو المجاورة لها حيث توجد أنشطة إرهابية، أو حيث تتفشى مظاهر العنف القائم على أساس نوع الجنس. وعلى المقترض تعيين مسؤول اتصال مناسب لإدارة المسائل الأمنية ويجب أن تتم الإشارة إلى دور هذا الشخص في العقد المبرم مع أفراد الأمن المعنيين من القطاع الخاص أو في الترتيبات الخاصة بأفراد جهاز الأمن العام. ومن الممكن أن يكون مسؤول الاتصال موظفًا داخليًا أو مستشارًا؛ لكن حتى يتسم بالفاعلية والمصداقية، خاصة عند التعامل مع أفراد الأمن، يجب أن تكون لديه خبرة كبيرة في إدارة المخاطر الأمنية. وينبغي أن يقوم مدير رئيسي للمشروع بمراقبة ومراجعة جميع التقييمات والتوصيات الواردة في تقييم المخاطر الأمنية لضمان أن تكون التقييمات والتدابير المقترحة للوقاية/الحد من المخاطر معقولة ومناسبة للمشروع والسياق (خاصة إذا كانت شركة خارجية مكلفة بمهمة تقييم المخاطر الأمنية، وتتقدم بعرض للقيام بأعمال إدارة المخاطر).

وبالنظر إلى سياق الهشاشة والصراع والعنف الذي تتواجد فيه بعض المشروعات، وفي إطار الاستجابة لمراتب مختلفة من المشروع في أغلب الأحوال عندما تكون المخاطر أعلى أو أقل، من المهم إمكانية تكيف إدارة المخاطر الأمنية والحد منها، وضمان قدرة هذه الإدارة على التغيير لتلبية الاحتياجات. وإذا تصاعدت حدة المشكلات الأمنية أو تراجعت، فيجب تعديل تقييم المخاطر الأمنية وأي خطط إدارة بعد إجراء نقاش مع البنك الدولي. ومن الضروري إحاطة أصحاب المصلحة المحليين بملخص التغييرات الجوهرية وفق متطلبات مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات الواردة في المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10.

3. الحد من المخاطر وآثارها عند الاستعانة بأفراد الأمن

يمكن الحد من المخاطر والآثار المحتملة على أمن الإنسان بسبب الاستعانة بأفراد أمن من خلال التدابير المنصوص عليها في وثائق التوريات وغيرها من أشكال الاتفاقيات المكتوبة، وخطط الإدارة المحددة. ويكون المقترض و/أو المقاول التابع له مسؤولين عن الوثائق ذات الصلة، وعن إعدادها بالتشاور مع البنك الدولي. ويتفق كل من البنك الدولي والمقترض على ما إذا كان مطلوباً إعداد خطة إدارة أمنية مستقلة أم لا. وإذا كان من غير المتوقع أن تكون المخاطر الأمنية كبيرة، من الممكن تضمين إدارتها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي و/أو في وثيقة أخرى ذات صلة، مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بدلاً من خطة الإدارة الأمنية.

وقد ترتبط بعض تدابير الحد من المخاطر التي من شأنها تقليص المخاطر الأمنية وآثارها بالبرامج الاجتماعية مثل الاستثمار المجتمعي، أو مشاركة أصحاب المصلحة المشهود لهم مع المجتمعات المحلية. ومن المهم ألا ينظر إلى الأمن بمعزل عن التقييم الاجتماعي الشامل وعملية الحد من المخاطر.

خطط الإدارة الأمنية

بالنسبة للمشروعات ذات المخاطر الأمنية العالية، تتضمن خطة الإدارة الأمنية المستقلة جميع الإجراءات والبروتوكولات المتعلقة بأمن المشروع. وبناءً على تقييم المخاطر الأمنية، تصف خطة الإدارة الأمنية كيفية إدارة الأمن وتقديم الخدمات الأمنية، والموارد المطلوبة، والسلوك المتوقع من أفراد الأمن. ويجب أن تغطي هذه الخطة معدات المشروع والمسؤولية عنها، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية المتعلقة بسلوك أفراد الأمن وآثار هذه المخاطر على المجتمعات المحلية حسبما ورد في المعيار البيئي والاجتماعي رقم 4.

وعلى الرغم من ضرورة أن تكون خطة الإدارة الأمنية وثيقة عملية وقابلة للتطبيق، من غير المحتمل أن تكون قادرة على تناول كل سيناريو محتمل بالتفصيل. لكن ينبغي أن توضح بصورة موجزة النهج العام للمشروع إزاء الأمن مع تحديد كيفية الاضطلاع بالخدمات الأمنية وكيفية الحد من المخاطر. ويجب أن يكون مستوى الجهد في إدارة المخاطر الأمنية متناسباً مع مستوى المخاطر الأمنية المرتبطة بالمشروع وسياق التشغيل الخاص به. ويجب أن تكون وثيقة خطة الإدارة الأمنية في صيغة يمكن مراجعتها وتعديلها لأغراض الامتثال. ويقدم الملحق 2 نموذجاً مختصراً لهذه الخطة.

ويجب أن تتضمن خطة الإدارة الأمنية إشارة إلى المعايير الدولية ذات الصلة، مثل مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول استخدام القوة أو المدونة الدولية للسلوك بشأن شركات الأمن الخاصة.

ويجب أن تعكس خطة الالتزام البيئي والاجتماعي الالتزامات الرئيسية الواردة في خطة الإدارة الأمنية. وبالنسبة للمشروعات ذات المخاطر الأمنية المنخفضة، يتم دمج هذه الالتزامات بصورة مباشرة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التي تشير إلى المخاطر الرئيسية المتعلقة بالأمن والاستعانة بأفراد الأمن بالإضافة إلى التدابير التي يجب على المقترض تنفيذها للحد من هذه المخاطر. وعند مراجعة الوثائق المتعلقة بالأمن، مثل خطة الإدارة الأمنية، يجب على موظفي البنك الدولي البحث عما يلي:

- اشتراط قيام الشركة الخاصة أو الهيئة العامة بتطبيق عناصر العناية الواجبة اللازمة لفحص أفراد الأمن. على سبيل المثال، يجب على الشركة أو الهيئة فحص موظفيها أو أفرادها للتأكد من أنهم يتمتعون بشخصية مشهود لها بالكفاءة وعدم وجود تاريخ من التجاوزات. وتشمل هذه التجاوزات أعمالاً تنتهك سلامة وأمن شخص أو أشخاص ما (مثل إزهاق الأرواح/ الحرمان من الحرية/الأمن، أو التعذيب، أو القتل من دون حكم قضائي، أو الاعتصاب أو غير ذلك من العنف القائم على نوع الجنس، ويشمل ذلك حالات الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي).

ويجب أن يتضمن التأسيس حسب الشركة أو الهيئة أيضاً ما يلي:

- مدونة السلوك، والتزامات السلوك، وإجراءات تأديبية واضحة ويسهل الوصول إليها، وإجراءات للتظلم؛
- متطلبات التدريب الدوري (تحديد النوعية، ومعدلات التكرار، ومعدلات الاستكمال)؛

- بالنسبة للشركات الخاصة، نظم إدارة واضحة للأمن/حماية الأصول، والمعاملات بينها وبين المقترض والمقاول.
 - بالنسبة للمواقف التي قد تتصاعد إلى حد لا يمكن لشركة الأمن الخاصة بالمشروع إدارتها دون مساعدة مسؤولي جهاز الأمن العام، تنسيق إدارة الأمن بين مسؤولي جهاز الأمن العام المختصين في البيئات عالية الخطورة، ويشمل ذلك إجراءات تسليم المسؤولية في المواقف المتصاعدة، أو أي تدريبات مشتركة (يشمل ذلك التدريب على السيناريوهات المختلفة).
 - المشاركة مع المجتمعات بشأن أثار المشروع على سلامة المجتمع وأمنه، وزيادة الوعي فيما يتعلق بالالتزام بمدونة السلوك وآلية التظلم الخاصة بالمشروع كما هو موضح في خطة مشاركة أصحاب المصلحة وخطة الإدارة الأمنية.
 - الإشارة إلى "الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة المعنية" (يرجى الاطلاع على المصادر الواردة في الملحق 1 على سبيل المثال).
 - سياسة "استخدام القوة" والوضوح بشأن الملاءمة للمخاطر. لن تتم إجازة أي استخدام للقوة من قبل العمال المباشرين أو المتعاقدين عند تقديم الخدمات الأمنية إلا لأغراض وقائية ودفاعية بما يتناسب مع طبيعة وحجم التهديد.
 - الأسلحة: إذا قام الأمن باستخدامها، فلماذا، ومن استخدمها، وماذا حدث، وكيف تتم الرقابة بشأنها (وهذا يشمل الأسلحة النارية، وكذلك الأسلحة غير الفتاكة وكلاب الحراسة).
 - آلية التظلم لموظفي المشروع والجمهور: يجب الإبلاغ عن عملية واضحة وشفافة للمزاعم الخاصة بالتجاوزات، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية إدارة مزاعم العنف القائم على نوع الجنس. وتحديد من المسؤول عن إدارة المظالم المتعلقة بالأمن سواء أثارها العمال أو الجمهور. وحظر واضح لأي شكل من أشكال الانتقام بسبب رفع المظالم. وحماية سرية الشخص الذي قدم التظلم.
 - الإبلاغ عن الأحداث: وسائل تلقي الأحداث والمزاعم الخاصة بها والإبلاغ عنها، وإرشادات تلقيها ومتابعتها، ويشمل ذلك إجراءات إبلاغ المقترض والبنك، حسب الاقتضاء.
 - الرقابة على سبل الوصول إلى الموقع: إرشادات لأفراد الأمن حول كيفية التعامل مع أفراد المجتمع الذين يحاولون الوصول إلى موقع المشروع أو إثارة بعض الشواغل (على سبيل المثال، التدريب على آلية التظلم ومدونة قواعد السلوك).
 - هل/كيف يجري وضع خطة الإدارة الأمنية بالتنسيق مع خطط الإدارة الأخرى (على سبيل المثال، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أو خطة مشاركة أصحاب المصلحة).
 - إدراج تقديرات التكلفة لتنفيذ خطة الإدارة الأمنية وخطط مراجعة هذه التكاليف، ويشمل ذلك بعد أي تغييرات أو أحداث جوهرية. وإيضاح هل ميزانية خطة الإدارة الأمنية متضمنة في ميزانية المشروع.
 - معلومات عن معاملات المشروع مع أجهزة الأمن الوطني والدولي (على سبيل المثال، قوات الأمن التابعة للأمم المتحدة)، حسب الاقتضاء.
- ويتضمن الإطار 3 قائمة مرجعية بشأن العناية الواجبة من جانب موظفي البنك فيما يتعلق بخطة الإدارة الأمنية.

الإطار 3. قائمة مرجعية لخطط الإدارة الأمنية

- هل تظهر نتائج تقييم المخاطر الأمنية في موجز المراجعة البيئية والاجتماعية؟
- هل تم إعداد خطة الإدارة الأمنية؟ وإذا لم يتم إعدادها، فهل سيتم إعدادها أثناء تنفيذ المشروع؟
- هل تعكس خطة الإدارة الأمنية القضايا الرئيسية المحددة في تقييم المخاطر الأمنية بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشروع وسياقه؟
- هل تم الإفصاح عن ملخص أو وصف لخطة الإدارة الأمنية للمجتمعات المحلية المجاورة/ أصحاب المصلحة، وهل تضمن ذلك الإشارة إلى مدونة السلوك واليات التظلم الخاصة بالمشروع للعاملين والجمهور؟
- هل هناك حاجة إلى خبير أمني خارجي؟
- هل إجراءات الحد من المخاطر المحددة في تقييم المخاطر الأمنية متضمنة في خطة الإدارة الأمنية؟ وهل يشمل المشروع مقاولين من الباطن للخدمات الأمنية؟
- هل تنص خطة الالتزام البيئي والاجتماعي على تضمين خطة الإدارة الأمنية في وثائق المناقصات الخاصة بالمقاولين؟
- هل قام البنك الدولي بمراجعة ميزانية المشروع، وهل تم تحديد مصدر التمويل؟

وثائق التوريدات ونماذج الاتفاقيات المكتوبة الأخرى

قد تختلف إدارة المخاطر المحددة وتدابير الحد منها بناءً على ما إذا كان المقاول يستعين بأفراد أمن من القطاع الخاص، أو ما إذا كان المقترض والمقاول متفقين على استخدام أفراد جهاز الأمن العام لتوفير الأمن للمشروع. وفي حالة الشركات الأمنية الخاصة، قد يكون للهيئات التي تتولى إدارة التنفيذ والمقاولين سيطرة على الأفراد المتعاقدين للعمل لصالح المشروع، غير أن ثمة أهمية للسيطرة على القضايا الأمنية، ويجب على هذه الهيئات والمقاولين أن يدركوا أن هذه القضايا تخضع للمراقبة من قبل المقترض. وعلى الرغم من أن الخدمات الأمنية غالباً ما يتم التعاقد عليها من الباطن، إلا أن المقترض مسؤول في النهاية عن الالتزامات التي تم التعاقد بها بشأن المشروع. ويجب أن تتضمن العقود التزامات واضحة بشأن مدونة السلوك؛ وتدريب أفراد شركات الأمن الخاصة المقترحة، والتحقق من سجل أداؤها، وكذلك الإجراءات الأمنية في حالة وجود مزاعم بشأن مخالفات تعاقدية أو لقواعد السلوك، ويشمل ذلك الحالات التي يستخدم فيها أفراد الأمن القوة المفرطة أو الترهيب أو الانتقام؛ وملخص للعقوبات المطبقة.

وعندما يتم توفير أفراد من جهاز الأمن العام (مثل الشرطة والجيش) بصورة مباشرة من جانب المقترض، من غير المحتمل أن يكون لدى الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ والمقاول كامل السيطرة أو الإشراف. ومن الضروري توثيق مذكرة تفاهم ملزمة أو أي اتفاق رسمي آخر، بما يلزم جهاز الأمن العام بمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمشروع، والاستخدام المناسب للقوة، ومتطلبات أخرى مماثلة لتلك التي سيتم تضمينها في العقد مع شركات تقديم الخدمات الأمنية، ويشمل ذلك الإجراءات الانضباطية والتدريب ومتابعة الأحداث وضرورة تحديث الوثائق بصورة دورية. ويجب أن تتضمن الاتفاقية الملزمة أحكاماً لتشكيل لجنة مسؤولة عن مراقبة الأوضاع الأمنية وبروتوكول اتصال مع المتحدثين الرسميين المعتمدين للمقترض وأفراد الأمن، والبنك الدولي. ويوصى بمثل هذه الاتفاقية المحددة المشروع حتى عندما تكون هناك لوائح تنظم عمل أفراد جهاز الأمن العام وسلوكياتهم. ويجب أن تستبعد إجراءات الفحص التي تتضمنها الاتفاقية أو مذكرة التفاهم مع جهاز الأمن العام الأفراد الذين لديهم تاريخ من الانتهاكات أو المخالفات والتجاوزات من أي عمل له صلة بالمشروع. وإذا لم يكن لدى جهة تقديم الخدمات الأمنية إجراءات فحص، يجب أن ينظر إلى هذا الاستبعاد على أنه مخاطر تواجه المشروع، وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات التفصيلية في مذكرة التفاهم أو أي اتفاق آخر بشأن مدونة السلوك الخاصة بالمشروع حول كيفية تجنب هذه المخاطر أو على الأقل الحد منها وإدارتها، وكيف سيتم التعامل مع التظلمات المتعلقة بالتجاوزات المزعومة.

وإذا كان من المتوقع أن يستجيب أفراد جهاز الأمن العام في حالة وقوع حدث ما، أو يتم نشرهم في موقع المشروع أو حوله، فيجب على موظفي البنك الدولي ضمان أن المقترض قد قام بتقييم المخاطر المرتبطة بهذا الحدث ومعالجتها. ويجب على المقترض تقييم سجل الإنجاز السابق لأفراد جهاز الأمن العام، لا سيما في المجتمعات المحلية الواقعة في منطقة المشروع، وتحديد المخاطر المحتملة. ويجب أن تتضمن خطة الإدارة الأمنية إشارة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بالمقترض أو أي اتفاق ملزم خاص به. وإذا انخرط أفراد جهاز الأمن العام في تأمين الموقع، يجب أن تشير خطة الإدارة الأمنية إلى معايير السلوك التي يجب أن تنعكس في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمقاول، بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات فريق عمل المشروع والمقاول وجهاز الأمن. ويجب توثيق الأحداث الأمنية على نحو مستمر (انظر القسم 4 أدناه). وينبغي أن يقوم طرف ذو خبرة ومحاييد بإجراء تحقيقات بشأن المزاعم ضد أفراد الأمن وعدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك.

4. التنفيذ والرصد

يعتبر رصد التزامات المشروع وأدائه تكليفاً مهماً لموظفي البنك الدولي. ولرصد الالتزامات الأمنية والأداء ذي الصلة أهمية خاصة نظراً لما يلي: (1) في حالة تحديد المشروع على أنه ذو مخاطر محتملة عالية أو كبيرة فيما يتعلق بالأمن؛ (2) وجود أحداث تنطوي على قضايا أمنية أثناء تنفيذ المشروع؛ (3) وجود سجلات للمظالم تنطوي على وقائع أمنية أو اضطرابات عامة؛ (4) تغيير الملف الأمني للمشروع إلى الأسوأ. ويحتوي الملحق 3 على قائمة مرجعية مفصلة لتخطيط وتنفيذ زيارات الموقع لرصد قضايا الأمن.

ويجب الإشارة إلى المخاطر المتعلقة بالأمن وأفراد الأمن التي تم الوقوف عليها خلال مهام الإشراف في موجز المراجعة البيئية والاجتماعية. ويجب أن يكون مستوى التفاصيل في هذا التحليل متناسباً مع مستوى المخاطر وأن يشار إليه في التقرير الخاص بموقف تنفيذ المشروع. ويجب أن يشير هذا التقرير إلى أي تغييرات جوهرية في الوضع الأمني و/ أو تكوين جهاز الأمن الخاص و/ أو تقديم الخدمات الأمنية من جهاز الأمن العام. كما يجب الإشارة إلى ذلك في تقارير الإشراف الخاصة بالبيئة والأداء الاجتماعي إلى جانب ملخص الأحداث أو المزاعم الموثوقة بشأن التجاوزات من جانب أفراد جهاز الأمن العام أو أفراد شركات الأمن الخاصة في موقع المشروع أو حوله، بالإضافة إلى تحديثات بشأن الإجراءات/ أعمال المتابعة ذات الصلة بالمزاعم أو الأحداث السابقة. ويجب أن يتضمن التقرير الخاص بموقف تنفيذ المشروع أيضاً تحديثاً بشأن أي اجتماعات تم عقدها مع أجهزة الأمن العام بشأن الالتزامات الأمنية، أو الأداء، أو إدارة المظالم أو مدونة السلوك.

وبالنسبة للمشروعات التي يتولاها أفراد أمن مسلحون، ينبغي أن يتضمن التقرير الخاص بموقف تنفيذ المشروع تحديثات بشأن التدريب على استخدام القوة، ومدونة قواعد السلوك، والالتزام بمراعاة الممارسات الدولية الجيدة الخاصة بالصناعة المعنية. كما ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة بتدابير أفراد الأمن ومتابعة ذلك.

ويجب مراجعة خطة الإدارة الأمنية أثناء بعثات الإشراف التي يقوم بها البنك الدولي. وحسب مستوى المخاطر، وحيثما يكون ملائماً، قد تتم هذه المراجعة من خلال أعمال تدقيق أمني مستقلة.

ويجب إبلاغ البنك الدولي فوراً بأي تغييرات جوهرية في الموقف الأمني للمشروع، مما يسمح بإدخال التغييرات اللازمة على خطة الإدارة الأمنية أو خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وبالمثل، ينبغي التحقيق في مزاعم عدم امتثال أفراد الأمن لمدونة قواعد السلوك. وإذا تضمنت هذه المزاعم ممارسة أعمال عنف على أساس نوع الجنس، يجب الاستعانة بخبير في التعامل مع هذه المسألة في التحقيقات ويكون مسؤولاً عن أي نقاش مع الناجين من هذه الأعمال. وينطبق هذا سواء كانت هذه المزاعم تخص العاملين في المشروع أو أفراد الجمهور.

ويجب أن تشير آلية التظلم على مستوى المشروع المطلوبة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 بصورة صريحة إلى قبولها للشكاوى المتعلقة بالأمن والاستعانة بقوت الأمن. ويجب أن تكون المجتمعات المتضررة من المشروع على دراية بآلية التظلم وأنواع القضايا التي يمكن إحالتها لهذه الآلية. ويجب تسجيل الشكاوى المتعلقة بأفراد الأمن كما هو الحال بالنسبة لأية شكاوى أخرى، وينبغي معالجة مخاوف العمال والمجتمع المحلي المتعلقة بأفراد الأمن على الفور. ويجب على البنك الدولي مراجعة سجلات المظالم في إطار الإشراف على المشروع والانخراط مع المقترض حسب الضرورة لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن والاستعانة بأفراد الأمن.

مشاركة المجتمعات المحلية

عند تخطيط المشروع وتنفيذه والإشراف عليه، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لمشاركة أصحاب المصلحة، لا سيما فيما يتعلق بأفراد الأمن. وتعتبر مشاركة المجتمعات المحلية جانباً أساسياً من برنامج الأمن الجيد، ويمكن للعلاقات الجيدة مع العمال والمجتمعات المحلية أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن بوجه عام في منطقة المشروع. وقد يساعد تشغيل النساء ضمن فريق الأمن في الحد من التوتر أو الأحداث التي تشترك فيها المجتمعات المحلية وينبغي تشجيع ذلك. ومن شأن الحوار مع المجتمعات المحلية حول قضايا الأمن أن يساعد في تحديد

المخاطر المحتملة والشواغل المحلية، ويمكن أن يكون بمثابة نظام إنذار مبكر. ويجب أن يكون أفراد المجتمع مدركين لقدرتهم على تقديم الشكاوى دون خوف من ترهيب أو انتقام. ونظرًا لأن أفراد الحرس غالباً ما يكونون أول نقطة اتصال مع أفراد المجتمع عند بوابات المشروع، يجب أن يكونوا على وعي بدورهم في العلاقات المجتمعية وآلية التظلم والقضايا الرئيسية التي تهم المجتمعات المحلية.

المظالم والأحداث الضالعة فيها أفراد أمن

في إطار الإشراف على المشروعات، يقوم موظفو البنك الدولي بمراجعة تقارير الأحداث المقدمة للبنك، وسجلات آلية التظلم فيما يتعلق بالمظالم أو المزاعم التي تتعلق بأفراد الأمن المرتبطين بالمشروع. ويمكن أن تشمل المزاعم أو الأحداث المتعلقة بالأمن قضايا مثل السرقة وإساءة استخدام السلطة والانتقام والتحرش والاستغلال الجنسيين والعنف القائم على نوع الجنس والرشوة والفساد. وعلى موظفي البنك طلب المزيد من المعلومات حول أي أحداث يتم الإبلاغ عنها والخطوات المتخذة لمعالجة المشكلة ومنع تكرارها، كما يجب عليهم إحاطة جهاز إدارة البنك الدولي على الفور بأي مزاعم أو حالات عنف أو تجاوزات، وبالجهود العلاجية ذات الصلة. ويجب توثيق وتقييم المزاعم أو الأحداث المتعلقة بأفراد الأمن بهدف تحديد مدى الالتزام أو عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات وما إذا كانت هناك إجراءات تصحيحية أو وقائية مطلوبة. ويجب إبلاغ السلطات المختصة عن الأعمال غير القانونية أو التي تنطوي على تجاوزات، ومن بينها جهاز إدارة البنك الدولي، ويجب على إدارة المشروع رصد موقف أية تحقيقات جنائية جارية والتعاون بشكل تام في هذا الشأن. ويجب على موظفي المشروع المسؤولين عن خطة مشاركة أصحاب المصلح وآلية التظلم إحاطة الشاكين والأطراف المعنية الأخرى بالنتائج، مع مراعاة أحكام السرية وضرورة حماية الضحايا من وقوع المزيد من الحوادث أو الانتقام. وحسب الاقتضاء، فإن نشر الدروس المستفادة ذات الصلة على المجتمع المحلي وأي تغييرات تم إجراؤها لمنع الحوادث المستقبلية من الممكن أن يكون عملاً إيجابياً.

وينبغي إبلاغ السلطات المختصة بأي مزاعم بشأن أي سلوك إجرامي سواء كان ذلك من أفراد الأمن الخاص أو جهاز الأمن العام أو الموظفين أو المقاولين. ومن المهم التحقيق في المزاعم المتعلقة بأفراد الأمن من جانب طرف محايد، والتحقيق الفوري في أي مزاعم بشأن أي أعمال انتقامية، كما ينبغي حماية سرية الشاكين.

وإذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية لمنع تكرار حدوث مخالفات تم التحقق منها لمدونة السلوك، على موظفي البنك مناقشة المقترض بشأن ما إذا كان مطلوباً إجراء تحديث على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي أو خطة الإدارة الأمنية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة بحيث يشمل هذا التحديث إدخال تغييرات أو اتخاذ إجراءات تصحيحية إضافية. ويجب تضمين الإجراءات المتفق عليها عند القيام بأعمال الرصد والإشراف، كما يجب تضمين ملخص بذلك في الاتصالات مع أصحاب المصلحة، عند الاقتضاء.



وفي الحالات التي تم فيها تحديد الأحداث أو المظالم المتعلقة بالأمن، قد يلزم تغيير تصنيف المخاطر الخاصة بالمشروع، وقد يحتاج الأمر إلى زيادة إشراف البنك الدولي، على سبيل المثال، زيادة جولات الرصد أو الاستعانة بالغير للقيام بأعمال الرصد.

اعتبارات المساواة بين الجنسين

إذا ظهرت مشكلات بسبب العنف القائم على أساس نوع الجنس أو الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي أو كانت هناك مزاعم بذلك أثناء تنفيذ المشروع أو الإشراف عليه، يجب تنبيه إدارة البنك على الفور. ويوصى موظفو البنك بالرجوع إلى مذكرة الممارسات الجيدة للبنك حول التوصيات الخاصة بالتصدي للعنف القائم على نوع الجنس في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تتضمن أعمالاً مدنية واسعة النطاق، ومناقشة هذه المسألة مع مسؤولي التنمية الاجتماعية المتخصصين. ويجب مباشرة المظالم بشأن المزاعم المتعلقة بنوع الجنس بعناية فائقة مع احترام سرية الشاكين والناجين من هذه الحوادث وأسره.

الملحق 1: مصادر المعلومات

- مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين:
www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/UseOfForceAndFirearms.aspx
- مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين:
www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/LawEnforcementOfficials.aspx
- المبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان:
<http://www.voluntaryprinciples.org/what-are-the-voluntary-principles/>
- نظام إدارة جودة عمليات شركات الأمن الخاصة لدى المعهد الأمريكي للمعايير الوطنية:
http://www.acq.osd.mil/log/ps.psc.html/7_Management_System_for_Quality.pdf
- مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة، لوحة متابعة المخاطر: <https://www.acleddata.com/>
- دليل مؤسسة التمويل الدولية حول الاستعانة بقوات الأمن: تقييم وإدارة المخاطر والآثار المترتبة عليها، 2017 (متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية)
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/publications/publications_handbook_securityforces
- تقرير الجمعية الدولية لمنتجات النفط والغاز حول الأسلحة النارية واستخدام القوة: <http://www.ogp.org.uk/pubs/320.pdf>
- مجموعة أدوات التنفيذ الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمواقع المشروعات الكبرى:
https://www.miga.org/documents/vpshr_toolkit_v3.pdf
- الأداة التوجيهية لتنفيذ المبادئ الطوعية: http://www.voluntaryprinciples.org/wp-content/uploads/2013/03/VPs_IGT_Final_13-09-11.pdf (English);
<http://www.voluntaryprinciples.org/wp-content/uploads/2013/03/IGT-SPANISH1.pdf> (Spanish)
- مجموعة الأدوات الخاصة بالأمن وحقوق الإنسان للجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة:
<http://www.securityhumanrightshub.org/content/toolkit>
- تقرير رصد أعمال شركات الأمن الخاصة لجامعة دينفر: <http://psm.du.edu/>
- تحديث بشأن أوضاع السلامة والأمن صادر عن مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث التابع للوكالة الدولية للتنمية الدولية:
<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/USAID-OFDA%20Safety%20and%20Security%20Sector%20Update%20-%20FY%202017.pdf>
- المبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان: <http://www.voluntaryprinciples.org/resources/> وزارة الخارجية الأمريكية:
<https://travel.state.gov/content/travel/en/traveladvisories/traveladvisories.html>

مصادر معلومات البنك الدولي

- إدارة الأمن التابعة للبنك الدولي
<http://workgroup.worldbank.org/org/units/GSD/GSDCS/Pages/Travel-Security.aspx>
- دورات الأمن المؤسسي المقدمة من البنك الدولي
<http://workgroup.worldbank.org/org/units/GSD/GSDCS/Pages/Course-Offerings.aspx>

الملحق 2: خطط الإدارة الأمنية

هناك العديد من أنواع خطط الإدارة الأمنية، تبدأ من مستوى شديد العمومية إلى مستوى شديد التفصيل حسب الاحتياجات المحددة في تقييم المخاطر الأمنية. وتتضمن معظم خطط الإدارة الأمنية الأقسام التالية التي يمكن مراجعتها مرة واحدة على الأقل سنويًا وبعد وقوع أي حدث، كما يمكن تحديثها إذا دعت الحاجة إلى ذلك على مدى عمر المشروع.

أ. الأهداف والنهج

1. أهداف خطة الإدارة الأمنية
2. وصف جهاز الشرطة الأمنية، ويشمل ذلك الأولويات والأدوار والمسؤوليات. ووصف، إن أمكن، العلاقة بين أمن المشروع والمقاولين الخارجيين والمقاولين التابعين، مثل مقاولي الأعمال الهندسية والتوريدات والإنشاءات، والمسؤوليات النسبية لهؤلاء.
3. ملخص للنهج الأمني الذي يمكن إحاطة أصحاب المصلحة المحليين به، ويشمل ذلك الارتباط بخطة مشاركة أصحاب المصلحة وآلية التظلم الخاصة بالمشروع.

ب. المعايير والممارسات الدولية الجيدة

الرجوع إلى المعايير والمتطلبات والممارسات الدولية الجيدة التي تعكسها الخطة. وتضمن القوانين الوطنية والقوانين الدولية السارية والمعايير البنائية والاجتماعية للبنك الدولي، والممارسات الدولية الجيدة الأخرى ذات الصلة (انظر الملحق 1).

ج. نظرة عامة على الوضع الأمني

1. محيط المشروع: المعلومات الديموغرافية ذات الصلة، مثل متوسط عمر السكان والبطالة والفقر وعدم المساواة؛ ومستويات الجريمة ونوعها؛ والاضطرابات السياسية أو الاجتماعية أو الاضطرابات العمالية المستمرة؛ والإرهاب أو التمرد؛ والموقف العام تجاه المشروع والقضايا المرتبطة به.

2. المخاطر الأمنية: ينبغي أن يستند هذا القسم إلى تقييم المخاطر الأمنية للمشروع وأن يناقش:

أ. المخاطر الداخلية (على سبيل المثال، السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي أو غير اللائق لموظفي المشروع أو الأفراد المرتبطين به بصورة مباشرة، مثل السرقة، والعنف في مكان العمل، والاضطرابات العمالية، مع الإجراءات المحتملة ذات الصلة).

ب. المخاطر الخارجية، مثل تلك الناجمة عن تصرفات الأشخاص خارج المشروع الذين يسعون إلى الاستفادة من الفرص التي يوفرها إعداد وتشغيل المشروع، على سبيل المثال، النشاط الإجرامي المعتاد؛ وتعطيل المشروع لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية؛ وغير ذلك من الأفعال المتعمدة التي لها تأثير سلبي على التشغيل الفعال والكفاء والمأمون للمشروع. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يشمل ذلك الإرهاب، أو التمرد المسلح، أو الانقلابات، أو الحرب.

ويجب أن تشير خطة الإدارة الأمنية إلى أن الاستجابة الأمنية أو وجود قوات الأمن قد يؤدي إلى مخاطر إضافية على المجتمعات المحلية أو الأفراد.

3. الترتيبات الأمنية: وصف من الذي يوفر الحماية الأساسية للموقع، على سبيل المثال جهاز الأمن الخاص للمشروع (جهاز داخلي أو شركة متعاقد معها) و/أو الترتيبات التي تتم مع جهاز الأمن العام. وتحديد ملامح مدونة قواعد السلوك المتفق عليها.

د. الأمن المادي

تقديم وصف شامل لنهج ونظم أمن المشروع. ومن الناحية المثالية، يتضمن هذا القسم وصفاً لحواجز الأمن، مثل الأسوار والبوابات والأقفال ومواقع الحراسة وأنظمة الأمن الإلكترونية/أجهزة المراقبة ووصفاً لمنظومة إدارة الأمن الشاملة.

د. إجراءات التشغيل الأمنية

تقديم وصف موجز لإجراءات التشغيل الأمنية الرئيسية. ويجب أن تتضمن الإجراءات الرئيسية وصفاً موجزاً لما يلي:

- أمن الحدود - كيف سيحافظ الأمن على السيطرة على محيط المشروع ويوجه الناس إلى نقاط الاستدلال للوصول إلى الوجهة المقصودة.
- العمليات الخاصة بمنافذ الدخول- أنواع أعمال الفحص والتحقق لكل من الأشخاص والمركبات عند البوابات أو نقاط الدخول الأخرى. ويشمل ذلك عمليات البحث عن المداخل والمخارج والغرض من ذلك، ومن يخضع لذلك.
- الاستجابة للأحداث- كيف سيستجيب الأمن لحدث ما ومن المسؤول عن الاستجابة. وينبغي أن تستند الاستجابة إلى الاستخدام السليم والمناسب للقوة. وتوصيف دور جهاز الأمن العام، ويشمل ذلك عندما يتم استدعاؤه ومن يقوم باستدعائه، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالنشاط الإجرامي.
- دوريات الأمن- ماذا تفحص هذه الدوريات وما هو معدل مسارها.
- تأمين الانتقال- (إن كان معمولاً به) أي إجراء خاص لتأمين الانتقال خارج الموقع.
- تخزين المواد والرعاية عليها - (إن كان معمولاً به) أي ضوابط على النقل، والمخزون، وصيانة مناطق تخزين المواد الخام، والمعدات، وما إلى ذلك. ويرجى ملاحظة أنه يتم تخزين هذه البنادق وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية المناسبة والممارسات الصناعية الدولية الجيدة ذات الصلة، ويشمل ذلك إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي.
- المعلومات والاتصالات- إجراءات لتصنيف المعلومات الحساسة والتعامل معها وضبطها.
- الأمن الخاص بالأسلحة النارية- سياسة المشروع المتعلقة بالأسلحة النارية في الموقع، وكذلك المسؤوليات والإجراءات المتعلقة بإصدار وتخزين أي أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة غير فتاكة. ويجب أن يشمل ذلك: موقع التخزين؛ وكيف يتم تأمين الأسلحة بشكل صحيح أثناء التخزين؛ وسجلات صرف الأسلحة؛ ولمن يمكن صرف الأسلحة؛ والإجراءات الوقائية عندما يكون السلاح في حيازة الأفراد؛ وأعمال المراجعة.
- الأوضاع الخاصة- قد تكون هناك حالات تقع فيها أحداث واسعة النطاق (على سبيل المثال، نشاط إجرامي، ومظاهرات، واضطرابات مدنية)، وتتطلب هذه الأحداث إجراءات تدخلية من جهاز الأمن العام الذي ليس له علاقة محددة بالمشروع. وعند التخطيط لمثل هذه الأحداث أو حالات الطوارئ، ينبغي أن يكون هناك وضوح في كيفية قيام أمن المشروع (إذا كان جهاز خاص أو جهاز الأمن العام) بإفصاح مجال السيطرة أمام جهاز الأمن العام الرسمي (على سبيل المثال، الشرطة، أو الجيش، أو أجهزة الاستجابة للطوارئ).

اصدار [NK2]: Commented

و. أعمال الإشراف والرقابة الأمنية

1. هيكل الإدارة والمسؤولية، ويشمل ذلك الخطوط الشاملة للمراقبة والمساءلة والإشراف على الجهود الأمنية. وتحديد من يشرف على الأداء اليومي لقوة الأمن ومن لديه السلطة. وتوصيف من يتحمل المسؤولية الكاملة عن تعميم المعلومات الأمنية والاتصال.
2. المسؤولية عن إجراء تقييمات المخاطر الأمنية: مناقشة المسؤوليات المتعلقة بإجراء تقييمات المخاطر، ومن يشارك فيها (على سبيل المثال، الإدارة العليا، وفريق العلاقات المجتمعية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمعات المحلية، الخ)، وما تغطيه هذه التقييمات.

3. تنسيق الوظائف المختلفة: توصيف التنسيق بين الإدارات والعلاقات المجتمعية والموارد البشرية والعلاقات الحكومية والشركاء الذين لهم أهمية في تحقيق أمن المشروع. وتحديد أي أنشطة تخطيط/تنسيق بين الأمن والإدارات الأخرى، والتي قد تتراوح ما بين المشاركة في تقييمات المخاطر الأمنية إلى الاجتماعات الأسبوعية.

ز. إدارة جهاز الأمن الخاص

يتمثل دور الأمن الخاص في توفير الخدمات الوقائية والدفاعية وحماية العمال والمرافق والمعدات والعمليات في أي موقع. وليس لأفراد جهاز الأمن الخاص سلطة إنفاذ القانون ولن يعتدوا على واجبات ومسؤوليات وصلاحيات جهاز قوات الأمن العام.

1. توفير أفراد جهاز الأمن الخاص وتشكيل هؤلاء الأفراد: وصف ما إذا كان أفراد الأمن هم موظفون مباشرون أم من شركة خارجية لتقديم الخدمات.
2. أحكام وشروط العقد: تضمين أي شروط (على سبيل المثال، الزي والمعدات).
3. الرقابة النشطة لأداء المقاولين: لضمان الأداء السليم، سيقوم المشروع بأعمال مراجعة، وتقديم مساعدات تدريبية، والتحقق في أي مزاعم موثوق بها عن أي تجاوزات أو ارتكاب مخالفات، ورصد الأداء في الموقع على نحو مستمر.
4. فحص خلفية أفراد الأمن: سيقوم المشروع بإجراء فحص بشأن خلفية أفراد الأمن المحتملين للوقوف على أي مزاعم بشأن تجاوزات سابقة أو استخدام غير ملائم للقوة أو أي نشاط إجرامي أو مخالفات أخرى و/أو سيطلب من شركة الخدمات الأمنية القيام بذلك. ولن يعمل أي فرد في هذا المشروع وردت بشأنه معلومات سلبية موثوق بها من خلال إجراءات الفحص المشار إليها. وسيتم توثيق أعمال الفحص المشار إليها والحفاظ عليها في سجلات الأفراد الشخصية، والتي تخضع للمراجعة من جانب المشروع وأثناء الإشراف على المشروع.
5. معدات أفراد الأمن: وصف المعدات التي سيتم توفيرها لأفراد الأمن، ويشمل ذلك أجهزة اللاسلكي والأسلحة غير الفتاكة وأي أسلحة نارية أو ذخيرة. ولا ينبغي تسليح أفراد الأمن إلا في حالة وجود مبررات في تقييم المخاطر الأمنية، وعندما يمثل ذلك الإجراء التدبير الوحيد للحد من المخاطر والتهديدات الصريحة.
6. استخدام القوة من جانب أفراد الأمن: لن يتم فرض أية عقوبة على استخدام القوة في حالة استعمالها لأغراض وقائية ودفاعية بما يتناسب مع طبيعة التهديد وحجمه. وعندما يكون من الضروري تسليح أفراد الأمن، سيضمن المشروع أن أولئك المسلحين على أعلى مستويات الكفاءة التقنية والمهنية ويتفهمون بوضوح ضوابط استخدام القوة. وهذا يعني التدريب بشكل صحيح على استخدام القوة بشكل فعال، ومنتاسب، وبما يتفق مع الممارسات الدولية الجيدة والقوانين المعمول بها والمعايير البيئية والاجتماعية.
7. تدريب أفراد الأمن:

- تحديد مسؤوليات التدريب الخاصة بشركة تقديم الخدمات الأمنية أو المقاول، حسب الاقتضاء. وسيقوم المشروع بمراجعة أي برنامج تدريبي مقدم من شركة خارجية لتقديم الخدمات الأمنية، وإن اقتضت الضرورة، سيعمل على زيادة التدريب بالاستعانة بالغير من أصحاب المؤهلات اللازمة أو إصدار التعليمات المباشرة.
- سيعمل المشروع على ضمان حصول أفراد الأمن على دروات تدريبية أو معلومات في مجال: مهارات الحراسة الأساسية، وأوامر وإجراءات الحراسة، والسلوك الصحيح والأخلاق/ حقوق الإنسان، وقواعد الاشتباك، وضوابط استخدام القوة، والتدريب الكافي على الأسلحة (حسب الاقتضاء)، والتدريب الإلزامي على قواعد الصحة والسلامة والبيئة، والتدريب على خطة مشاركة أصحاب المصلحة وآليات التظلم الخاصة بالعمال والجمهور.

- تحديد كيفية حفظ سجلات إنجاز التدريب، وستخضع الدورات التدريبية للتفتيش/المراجعة.

ح. جهاز الأمن العام

1. توثيق دور أفراد جهاز الأمن العام: تلخيص مذكرة التفاهم أو أي اتفاق آخر مع جهاز الأمن العام، ويشمل ذلك الالتزام بمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمشروع وتحديد خطوات الإجراءات الانضباطية.
وإذا تم تعيين أفراد من جهاز الأمن العام في المشروع لتقديم بعض الخدمات الأمنية، يجب أن يصف هذا القسم توفير أي معدات أو دعم آخر، ودور جهاز الأمن العام، والتخطيط المشترك للطوارئ، وآليات التنسيق.
 2. توفير أفراد جهاز الأمن وتشكيل هؤلاء الأفراد: توضيح هيكل الإبلاغ الخاص بالتفاصيل الأمنية ومسؤولي الاتصال على المستوى الإداري.
 3. تلخيص مذكرة التفاهم أو اتفاقية الخدمات الأمنية والمطالبة بوجود مسؤول اتصال رفيع المستوى للأمن.
 4. رصد الأداء الأمني بصفة مستمرة.
 5. فحص خلفية أفراد الأمن: سيتفق المشروع مع جهاز الأمن العام على الطريقة التي سيتم بها فحص الأفراد المكلفين بالمشروع بشكل صحيح، ويشمل ذلك كيفية أخذ أي مزاعم بشأن التجاوزات السابقة أو الاستخدام غير المناسب للقوة أو أي نشاط إجرامي آخر أو أي مخالفات في الحساب قبل السماح بإلحاق شخص ما بالمشروع.
1. معدات أفراد الأمن: وصف المعدات التي سيتم توفيرها لأفراد الحراسة، ويشمل ذلك المركبات وأجهزة اللاسلكي والأسلحة غير الفتاكة وأي أسلحة نارية أو ذخيرة.
 2. استخدام القوة لأغراض أمنية: الاتفاق مع شركات تقديم الخدمات الأمنية على مبادئ المشروع فيما يتعلق باستخدام القوة، بحيث لا يُجاز هذا الفعل إلا عندما يكون من الواضح أنه للأغراض الوقائية والدفاعية بما يتناسب مع طبيعة ونطاق التهديد. ويجب أن تنص مذكرة التفاهم أو الاتفاقية القانونية على ضرورة أن يتحلى أولئك المسلحون بأعلى مستويات الكفاءة التقنية والمهنية ويفهمون بوضوح ضوابط استخدام القوة على نحو متناسب.
 3. تدريب أفراد الأمن: توفير فرص للتدريب أو الوقوف على النشاط التدريبي للمشروع فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك، ومتطلبات الصحة والسلامة المتعلقة بالمشروع، وآليات التظلم الخاصة بالعمال والجمهور، وتحديد كيفية حفظ سجلات إنجاز التدريب.
 4. مزاعم سوء السلوك: الاتفاق على كيفية إجراء تحقيقات في أي مزاعم موثوق بها بشأن أي تجاوزات أو ارتكاب مخالفات، وكيفية مباشرة الإجراءات الانضباطية بشأن مخالفة مدونة قواعد السلوك أو متطلبات المشروع الأخرى من قبل أفراد الأمن.

الملحق 3: تخطيط وتنفيذ الزيارات الميدانية للموقع لرصد المخاطر والترتيبات الأمنية

أ. تخطيط الزيارات الميدانية

بدء تخطيط المهام في منطلق الصراع بالحصول على الموافقة الأمنية:³

- ضمان التنسيق المسبق مع إدارة الأمن لدى للبنك الدولي: يتضمن ذلك النشرات الأمنية وتوفير الموارد اللازمة؛
 - ينبغي إدراج وحدة الإدارة القطرية/ المكتب القطري بوصفهما عضواً في فريق العمل لا سيما في أوضاع الهشاشة/ الصراع. ومن المرجح أن يكون أخصائي الأمن هو الأكثر مهارة بشأن المخاوف الأمنية في وحدة الإدارة القطرية؛
 - الموافقة الأمنية من الأمم المتحدة، حسب الضرورة (في الموقع الذي ستتم زيارته)؛
 - طلب موافقة المدير الإقليمي للبنك الدولي في الوقت المناسب من حيث المبدأ على الزيارة، وإذا تم الحصول على الموافقة، يمكن الانتهاء من الترتيبات الأمنية واللوجستية.
- وضع جدول زمني للاجتماعات مع كبار الموظفين:** في إطار الجدول الزمني للاجتماعات والنشرات الأمنية المطلوبة، يجب التأكد من إدراج موظفي إدارة الموقع المعنيين حتى يتسنى لهم تقديم المعلومات المتعلقة بالأمن ومناقشتها، ومن بين هؤلاء الموظفين:
- المدير العام، ومدير/رئيس المشروع/الموقع (الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن مخاطر المشروع)؛
 - مدير الأمن/حماية الأصول (أو الشخص المسؤول عن الأمن)؛
 - مدير العلاقات المجتمعية؛
 - مدير الموارد البشرية، ومدير الصحة والسلامة البيئية.
- طلب المساعدة في ترتيب الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، ومن بينهم، حسب الاقتضاء:**
- ممثلو جهاز الأمن العام، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً (على سبيل المثال، مسؤول كبير في جهاز الشرطة المحلي، أو القائد العسكري للمنطقة، إلخ)؛
 - السلطات العامة المحلية (مسؤولو التقسيمات الإدارية، ومسؤولو التقسيمات الإدارية الفرعية؛ إلخ)؛
 - السلطات البلدية؛
 - شركاء التنمية، مثل وكالات الأمم المتحدة؛
 - أفراد المجتمع:
- معرفة معلومات عن مخاوف أفراد المجتمع، إن أمكن؛
 - في حالة طرح موضوع أفراد الأمن، فمن الممارسات الجيدة **عدم** تواجد أفراد الأمن أثناء الاجتماعات مع أفراد المجتمع أو المجتمع المدني، حتى إذا كان هذا يعني نقل مكان الاجتماع إلى مكان أكثر حيادية. وقد يحجم أفراد المجتمع المحلي عن الإفصاح بصورة صريحة عن المعلومات أو الشكاوى في حالة تواجد أفراد الأمن المعنيين بهذه المعلومات أو الشكاوى في الاجتماع أو إذا نما إلى علم أفراد الأمن من هم أصحاب الشكاوى. وتعتبر سلامة أصحاب الشكاوى غاية في الأهمية ويجب عدم جعلهم يشعرون أنهم أكثر ضعفاً لأنهم استعانوا بالية التظلم أو أعربوا عن شواغلهم ومخاوفهم؛
 - التأكيد على الالتزام بمدونة السلوك وآليات التظلم التي تنطبق على المشروع؛

³ الغرض من هذه المذكرة ليس معالجة قضايا الأمن المتعلقة بموظفي ومهام البنك الدولي. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بإدارة الأمن بالبنك الدولي.

• المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية).

ب. القيام بزيارة ميدانية - الملاحظات

ملاحظات ميدانية حول الموقع: تتيح الزيارات الميدانية للموقع فرصة لإجراء العديد من الملاحظات المفيدة حول الأوضاع الأمنية عند الوصول إلى الموقع والتجول حوله. ومن الضروري وجود إحاطة مسبقة بشأن أنشطة المشروع، والمواقع الخاصة به، والمشكلات الأمنية، مما يساعد في تركيز الأسئلة والملاحظات، ومن المهم البحث عن:

• توافر الخدمات الأمنية في الموقع، على سبيل المثال:

- تواجد أفراد جهاز الأمن الخاص في الموقع وحوله بصورة مرئية؛
- تواجد أفراد جهاز الأمن العام في الموقع وحوله بصورة مرئية؛
- هل هناك أفراد أمن من النساء؟ (يمكن أن يكون ذلك مناسباً ومفيداً بشكل خاص إذا كانت هناك تفاعلات واحتكاكات متوقعة بين العاملين في المشروع والمجتمع المحلي، أو بين العاملات أو الزوار وأفراد الأمن، على سبيل المثال، عمليات التفتيش)؛
- في حالة الاستعانة بأفراد أمن مسلحين، هل يختلف الزي الخاص بهم عن زي الأفراد الآخرين العاملين في المشروع؟

• المهنية من جانب أفراد الأمن، على سبيل المثال:

- الزي الملائم، والنظافة وحسن الهندام وحلاقة اللحية والشعر؛
- وجود بطاقة هوية بها صورة واضحة ومدون عليها اسم فرد الأمن؛
- طريقة الوقوف والجلوس والتصرفات.

• الأسلحة والمعدات القابلة للاستعمال:

- هل يحمل أفراد أمن (الجهاز الخاص/جهاز الأمن العام) السلاح؟
- إذا كان لديهم أسلحة نارية، هل المسدسات موضوعة في الجرابيات الخاصة بها على نحو صحيح، وهل يتم التحكم في الأسلحة طويلاً الفوهة على نحو صحيح؟
- هل هناك كلاب حراسة؟ وهل يتم التحكم فيها/تلجيمها على نحو جيد؟ وهل يبدو أنها مدربة تدريباً جيداً؟
- هل يستخدم أفراد أمن الجهاز الخاص مركبات أو معدات الشركة المحددة على نحو ملائم؟ وهل يستخدم أفراد جهاز الأمن العام مركبات أو معدات الشركة المحددة على نحو ملائم؟ وهل لديهم بطاقات تعريف تبين أنهم مرتبطون بالمشروع؟

• ما هي أجهزة الاتصالات الشخصية التي لديهم والمتوفرة بطريقة أخرى؟

• الإجلاء الطبي: هل توجد إجراءات مستقرة بشأن الإجلاء الطبي؟

• المرافق:

- هل يتم توفير المرافق لأفراد الأمن (يشمل ذلك المرافق الترفيهية ومرافق الإعاشة)؟
- هل توجد مرافق/ مناطق تخزين آمنة للأسلحة غير المستخدمة؟

• نقاط الدخول واللافتات:

- هل هناك علامات واضحة بشأن البروتوكولات المطبقة (يشمل ذلك رسائل السلامة)؟
- هل اسم المشروع ومعلومات مسؤولي الاتصال بارزة في نقاط الوصول؟

- هل هناك معلومات اتصال في حالات الطوارئ مدرجة إذا احتاج شخص ما إلى الإبلاغ عن حدث ما أو حالة طوارئ؟
 - هل هناك إجراءات معمول بها لضمان عدم جلب الأشخاص للأسلحة أو المواد المحظورة الأخرى (مثل الكحول والمخدرات) أو الأشخاص غير المرخص لهم في الموقع؟
 - هل هناك إجراءات معمول بها لضمان عدم إزالة ممتلكات أو مركبات المشروع بشكل غير صحيح من الموقع؟
 - ما أنواع الحواجز (على سبيل المثال، الأسوار) التي يتم استخدامها، إن وجدت؟
- الملاحظات خارج الموقع:** من شأن الملاحظات خارج الموقع، على سبيل المثال الانتقال من المطار أو العاصمة إلى الموقع، أو داخل المجتمع المحلي أن تساعد في رسم صورة مهمة للوضع الأمني، كما يجب مناقشة ما يلي مع المقترض:
- جهاز الأمن العام: الجودة والتواجد في العاصمة مقابل المناطق المحلية/النائية؛
 - أنشطة المجتمعات المحلية:
 - سلوكيات النساء والأطفال والسلوكيات معهم؛
 - التجارة المحلية (على سبيل المثال، نشاط السوق)
 - النظام العام المعتاد وحظر التجول؛
 - الحياة اليومية المحلية مقابل الواقع الحالي (أي معرفة ما هو معتاد، وتقييم هل ما تجري ملاحظته يتوافق مع هذا الوصف).

ج. الزيارة الميدانية للموقع - أسئلة

ينبغي الحصول على معلومات إضافية من خلال طرح أسئلة على العديد من أصحاب المصلحة المختلفين. ويمكن أن يساعد ذلك في الحصول على معلومات جديدة وكذلك تأكيد المعلومات أو الآراء الثاقبة التي تم جمعها مسبقاً. ويقدم هذا القسم مجموعة واسعة النطاق من الأسئلة المحتملة: عليك باختيار/تعديل ما قد يكون ذا صلة بالمشروع والسياق. وينبغي أن تهدف الأسئلة التي تُطرح أثناء تنفيذ المشروع إلى تقييم فهم العناصر الأساسية للترتيبات الأمنية التي تم إعدادها لمشروع محدد للبنك الدولي (على سبيل المثال، أي مدونات لقواعد السلوك، ومحتوى التدريب، وبروتوكول الاستجابات الأمنية، وإجراءات رفع التقارير/الإبلاغ)، وماذا كانت الاستجابة الأمنية للأحداث الماضية، والقضايا التي تظهر أثناء تنفيذ خطة الإدارة/الترتيبات الأمنية.

وإذا كانت هناك عملية انتقال متوقعة على مستوى المشروع، مثل الانتقال من مرحلة أعمال الإنشاءات إلى العمليات، ينبغي طرح أسئلة (على العديد من الأفراد المدرجين أدناه) حول التغييرات في المخاطر الأمنية والإدارة الأمنية التي سترافق هذا الانتقال.

أسئلة تخص أفراد الأمن: يمكن أن تقع الأحداث الأمنية عندما لا يشعر أفراد الأمن أنفسهم بالأمان. وقد يكون من المفيد معرفة كيف يتصور حراس أمن الموقع وظيفتهم، والمجتمع المحلي والشركة التي يعملون فيها، وكيفية قيامهم بواجباتهم. ويمكن مقارنة هذه الإجابات بالإجراءات الأمنية المقدمة من المقترض. وإذا سمحت الفرصة، عليك أن تتحدث إلى أفراد الأمن كل شخص على حدة حول ما يلي:

- سياق العمل: الواجبات، والأجور، وطول مدة نوبة العمل، والحصص/الوجبات الغذائية، ومدة الخدمة، والتدريب؛
- الإشراف والتبعية/رفع التقارير: من هو مديرهم، وأين سيبغون عن الأحداث أو يقومون بتصعيدها؛
- أسئلة تستند إلى السيناريو الأساسي:

- ماذا سيفعلون أولاً إذا قام شخص ما بإجبارهم على الدخول إلى المبنى؟
- ماذا سيفعلون لو سرق شخص ما شيئاً وهرب؟
- ما نوعية التفاعلات والمعاملات المعتادة بينهم وبين أفراد المجتمع، إن وجدت؟

- كيف يكون يوم العمل المعتاد؟
- كيف يكون جدول العمل المعتاد؟ (على سبيل المثال، كم عدد نوبات العمل في اليوم/الأسبوع؟)
- ما طول مدة نوبات العمل بالنهار وبالليل؟
- عليك أن تعي أنه إذا كان المشروع يوفر مترجمًا فورًا أو مترجمًا، فقد يتم إرسال الردود على الأسئلة إلى فريق عمل المشروع أو إدارة الأمن. وفي أية منطقة عالية المخاطر، أو حيثما يتم الوقوف على مخاوف أمنية، قد يكون من المفيد أن يكون لديك مترجم محايد بدلاً من مترجم يقدمه المشروع.
- حاول توضيح هل أفراد الأمن ينتسبون إلى مجتمع محلي محدد أو جماعة معينة، وهل هم متشابهون مع الناس في منطقة المشروع أم مختلفون، وهل آثار ذلك أي توترات.
- **أسئلة تخص أفراد المجتمع:** يمكن للنساء اللاتي لديهن أطفال في أغلب الأحيان تقديم مؤشر جيد عن كيف يشعر أفراد المجتمع، لا سيما أولئك الأكثر ضعفاً، بشأن الأمن في مجتمعاتهم المحلية وكيف ينظر المجتمع إلى أفراد الأمن. ويختلف السياق الخاص بكل اجتماع، لذا لن يشعر الجميع بالارتياح في المشاركة، وتتضمن الأسئلة المحتملة:
 - من تبلغ في حالة وجود مشكلة أو حدث أو جريمة؟ [في أغلب الأحيان، لن يسمع الجميع عن آلية التظلم، ولكن عليهم أن يعرفوا شخصاً ما في السلطة لديه علم بذلك].
 - إذا كان طفلك مصاباً أو به جرح، فهل ستتصل بالشرطة أم تتجنب ذلك؟
 - هل سمعت أو عانيت من أي مشكلات أو حوادث مرتبطة بالمشروع؟ (عليك أن تتسم بالانفتاح، وأن تلاحظ هل تم طرح أي قضايا تتعلق بالأمن. ولا تركز بصورة محددة على الأمن إذا لم يتم طرح أسئلة تخصه، وقم بتضمينه في أي نقاش عام حول معالجة المظالم).
- **النقاش مع المدير العام أو مدير المشروع/الموقع:** سيكون فهم كيف يرى المدير العام أو مدير المشروع/الموقع المخاطر المجتمعية والأمنية أمراً بالغ الأهمية في نجاح تحديد مشكلات الأمن وإدارتها في الموقع. ومن غير المحتمل أن يعرف هذا الشخص (هؤلاء الأشخاص) كل التفاصيل المتعلقة بإدارة الأمن، ولكن من شأن محتوى الأجوبة على الأسئلة وعرض هذه الأجوبة إعطاء وجهة نظر حول مدى الارتباط بأرض الواقع، والاهتمام والدعم الذي يناله الأمن على المستوى الأعلى. وقد تتضمن موضوعات النقاش:
 - مخاطر أمن المشروع؛
 - كيفية حماية الموقع؛
 - أمن المجتمع المحلي؛
 - العلاقة مع المجتمع المحلي وأية مبادرات؛
 - الاستخدام المحتمل لقوات الأمن الوطنية، وإن لم يتم اقتراح ذلك، توضيح حول النقطة التي عندها قد يتطلب تصاعد المخاطر الأمنية مساعدات خارجية، وما هي المناقشات التي جرت لتحديد الحد الأدنى للدعم الإضافي، وهل هناك إجراءات انتقالية متفق عليها في مثل هذا الحدث؛
 - وجود نظام إنذار مبكر.
- **أسئلة تخص مدير الأمن:** ليس لكل موقع مدير أمن متفرغ، ولكن هناك شخصاً ما مسؤولاً عن الأمن. وينبغي أن يكون هذا الشخص قادراً على الإجابة على الأسئلة التالية بثقة:
 - كيف يتم تنفيذ خطة الإدارة الأمنية؟
 - هل تمت مراجعة خطة الإدارة الأمنية مؤخراً؟ وهل هناك أي تغييرات مطلوبة؟
 - هل تم تحديث تقييم المخاطر الأمنية بأي قضايا جديدة؟ وما هي هذه القضايا، وكيف يجري تناولها؟

- كيف يتم تدريب الأفراد على مدونة قواعد السلوك؟ وما هو معدل تكرار التدريب؟
- ما القضايا التي تمت إثارتها في التظلمات المقدمة من العمال بشأن الأمن؟ وماذا حدث في هذه الحالات؟
- هل تم تحديد أي مناطق عالية المخاطر أو ذات علامات تحذيرية فيما يتعلق بالأمن؟
- هل صدرت مؤخرًا أي تحذيرات أمنية، أو إعلانات تحذيرية أو قيود بشأن الحركة والانتقال؟
- ما شكل العلاقة/التعامل مع جهاز الأمن العام؟ ومتى يشارك هذا الجهاز؟
- هل هناك أي شواغل بشأن أفراد جهاز الأمن العام على وجه العموم؟ وهل هناك أي شواغل بشأن قدرة موظفي جهاز الأمن العام على التصرف بطريقة تتفق مع الممارسات الدولية الجيدة والقوانين السارية والمعايير البيئية والاجتماعية؟
- ما هو معدل إجراء المشاورات مع فريق العلاقات المجتمعية/ الموارد البشرية / البيئة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن؟
- ما هي تعاملات الأمن مع المجتمع المحلي؟ وهل وقعت أي أحداث؟ وما هي إجراءات الإبلاغ والتحقيق الخاصة بالأحداث؟
- ما هي خلفية وإجراءات تعيين أفراد حراسة من القطاع الخاص (يشمل ذلك مقاولي القطاع الخاص)؟
- جدول التدريب وبرنامج لأفراد الحرس (وأفراد جهاز الأمن العام، حال وجودهم)؟
- العلاقة بين خطة الإدارة الأمنية، ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، إلخ؟

أسئلة تخص مدير العلاقات المجتمعية: يمكن لعلاقة العمل الجيدة بين فريق العمل المسؤول عن العلاقات المجتمعية وفريق العمل المسؤول عن الأمن أن تحسن بشكل كبير إجراءات الحد من المخاطر الأمنية المحتملة سواء التي تأتي من المجتمع المحلي أو التي تواجهه. ومن المرجح أن يتيح هذا النقاش معلومات مفيدة بشأن الأمن، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالمجتمع المحلي. وقد تتضمن أسئلة الشخص المسؤول عن العلاقات المجتمعية ما يلي:

- ما هي العلاقة مع مدير الأمن/فريق الأمن؟
- ما العلاقة بين خطة الإدارة الأمنية، ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، إلخ؟
- ما هي طبيعة التفاعلات والمعاملات بين المجتمع المحلي والأمن؟
- ما هو تصور المجتمع المحلي لجهاز الأمن العام في المنطقة؟
- ما هي شكوى المجتمع المحلي أو الأحداث المتعلقة بالأمن؟
- هل آليات التظلم متاحة للمجتمع المحلي في حالة وقوع حدث أمني؟
- إذا كان الأمر كذلك، كيف يتم الإبلاغ عن المظالم (على سبيل المثال، هل هي عملية ميسورة) وكيف يتم التحقيق فيها ومتابعتها؟
- هل تسمح آلية التظلم للمرأة الشاكية بالتحدث إلى امرأة في فريق عمل المشروع؟

أسئلة تخص مدير البيئة والصحة والسلامة/ المهندس المشرف:

- كيف تفهم دورك فيما يتعلق بالعقود والترتيبات الأمنية؟
- وما هي التفاعلات/المعاملات المعتادة للمقاولين/مقاولي الباطن/مقدمي الخدمات في مجال الأعمال الهندسية والتوريدات والإنشاءات مع أفراد الأمن (على سبيل المثال، نقاط الدخول، ومراقبة البوابات، وما إلى ذلك)؟

- ما هي المخاطر الأمنية الرئيسية (في موقع المشروع، وفي مخيمات/مواقع الإنشاءات النائية أو المنتقلين إليها)؟ وهل لديك أي شواغل بشأن قدرة أفراد الأمن على التصدي بشكل مناسب لمثل هذه المخاطر؟
 - هل أنت على دراية بخطة الترتيبات الأمنية؟ وهل تتضمن العمال/المقاولين؟ ومن يديرها؟ وما هو معدل تواتر مراجعتها وتحديثها (على سبيل المثال بصورة روتينية وبعد وقوع أي حدث)؟
- أسئلة تخص جهاز الأمن العام:** قد يضم جهاز الأمن العام رئيس هيئة الشرطة المحلية، أو الجيش، أو مشرف الدرك. وتتضمن الأسئلة التي تخص جهاز الأمن العام ما يلي:
- هل أدى هذا المشروع إلى زيادة أعباء العمل عليك في المنطقة؟
 - هل لديك علاقة بفريق عمل المشروع تمكنتك من الإعراب عن مخاوفك على الفور وعلى نحو واضح؟
 - هل تشعر أن فريق عمل المشروع يدرك الشواغل والمخاوف التي لديك؟
 - ما نوعية الأحداث التي وقعت - هل بمقدورك ذكر بعض الأمثلة؟
 - هل يجري تناوب أفراد الأمن؟ وكم تبلغ مدة إلحاقهم بأمن المشروع؟ وعند تناوب أفراد أمن جدد، ما نوعية التدريب المقدم؟
 - كيف تتفاعل قوات الأمن مع المجتمع المحلي؟